مشاريع التقسيم خطوة- خطوة
«كردستان الكبرى نموذجاً»

د. بسام أبو عبد الله

حين بُدئ الحديث عن مشروع التقسيم في المنطقة اعتقد البعض على سذاجتهم أن الأمر مجرد تهويمات سياسية، ومبالغات، وأوهام لدى بعض النخب في الغرب، ومراكز البحوث والدراسات من دون أن نتعلم درساً واحداً من التاريخ ذلك أن مشروع الكيان الصهيوني الذي تحول إلى واقع على الأرض بدأ قبل وعد بلفور بزمن طويل، ولذلك فإنه ما لم نتعلم، ونقرأ، وندقق الآن بما يجري من حولنا فإن المثل الذي يقول «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» لن ينطبق علينا أبداً بل إننا سنلدغ مرتين- وثلاثاً من دون أي إحساس أبداً.

مقالي اليوم قد يراه البعض أنه قد لا يناسب المرحلة التي تمر بها سورية الآن من منطلق أنه لا يجب فتح بعض الملفات الحساسة لأنها لا تخدمنا، ولكني أخالف وجهة النظر هذه تماماً لأنه لا يجوز لنا أن نكون كالنعامة، ولا أقصد هنا أصحاب القرار السياسي فهم مدركون لما يجري في الشمال السوري، وصدر رد فعل من الخارجية السورية التي أعلنت «أن إعلان ما سُمي بالفيدرالية الكردية هو أمرٌ لا أثر قانونياً له»، ولكني أقصد النُخب، والأحزاب السياسية، والتيارات الوطنية السورية التي يجب ألا تقف متفرجة تجاه ما يجري من محاولات لفرض واقع تقسيمي سيتحول مع مرور الوقت إلى حالة دائمة تصعب مواجهتها وإسقاطها لأنها تستهدف سورية الموحدة ذات الدور الإقليمي- والدولي والعروبي عبر خلق جغرافيا جديدة تقوم على أسس (أثنية- وطائفية) وللأسف هذا ما يطبقه «ثورجيو الإخوان والوهابية» عبر إماراتهم، وكذلك مدعو العلمانية واليسار في شمال سورية.

دعونا نراقب المشهد الآن: قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل- يصل إلى منطقة سرية في شمال سورية «خارج سيطرة الدولة السورية» كما نُشر الخبر، ليشرف على ترتيبات وإعداد ما يسمى «قوات سورية الديمقراطية»- من أجل معركة «الرقة» ضد داعش، ويتم نقل «صالح مسلم» إلى هذه المنطقة للقاء الجنرال الأميركي، ويترافق ذلك مع زيارة موفد الرئيس الأميركي باراك أوباما لشؤون التحالف «ماكفورك» للتنسيق مع هذه القوات.

في الوقت نفسه يزور قياديو ما يسمى «حزب الاتحاد الديمقراطي»- الكردي!!! البيت الأبيض للتنسيق، وأخذ التعليمات، وقبل فترة يستقبل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند شخصيات منهم باللباس العسكري في الإليزيه خلافاً لكل قواعد البروتوكول، وإذا تذكرنا فإن «صالح مسلم» رئيس حزب «الاتحاد الديمقراطي» كان قد صرح قبل فترة «أنه إذا دخلت قوات الحماية الكردية إلى الرقة- فإنها لن تسمح للجيش العربي السوري بالدخول للرقة»!!

مقابل ذلك نتابع تصريحات لمسؤولين «في هذا الفصيل السياسي الكردي» عن أن المعركة في الرقة ستكون شاقة، وأن الانتصار فيها يعزز فكرة الفيدرالية!!! ويتابعون بالقول: «إن الشعار الأساسي لقواتهم هو تخليص سورية من الإرهاب، وبما أن القضاء على (داعش) بدأ من (روج آفا) حسب مصطلحهم شمال سورية- فإن الاستعدادات على قدم وساق للتوجه للجنوب، والجنوب الغربي من (روج آفا) وشمال سورية الفيدرالي».

مسؤول آخر في هذا التيار السياسي الكردي اسمه «عبد العزيز يونس» يرى أنه في حال سيطرة قوات سورية الديمقراطية على مدينة الرقة فإن هذا سيكون فاتحة للانفتاح الدولي التام للاعتراف بالمنهج، والحل الفيدرالي لسورية المستقبل- ويقول: «ليس من المعقول تجاهل الدور، والقوى العسكرية التي لعبت، وستلعب الدور الأساسي للقضاء على الإرهاب في سورية ومن المفروض الإقرار بأن الحل الوحيد لسورية المستقبل هو الاعتماد على قوات سورية الديمقراطية- «لننتبه هنا»: كنواة لجيش سورية المستقبل، وفرض الوجهة السياسية التي تليق بتلك القوى في المحافل الدولية كممثل لشعب سورية الفيدرالي».

إذاً- المشروع واضح تماماً- الواجهة محاربة «داعش»، ولكن الأهداف الخفية من وراء ذلك هو تقسيم سورية عبر إقامة كانتون كردي- تحت اسم «إدارة حكم ذاتي»، ومكافأة هؤلاء على محاربة «داعش»، والإرهاب، وكأن أرض سورية «مزرعة» للأميركان، والفرنسيين، والبريطانيين وغيرهم لمنح هذا الطرف، أو ذاك جزءاً من أرض سورية القرار فيها هو للشعب السوري بأكمله، وليس لفصيل.

الجانب الأخطر لما يجري هو أن معركة شمال سورية هدفها الأساسي هو ربط الكانتون الكردي السوري، مع إقليم كردستان العراق، ولاحقاً مع جنوب شرق تركيا حيث تجري معارك يومية بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، وبالتالي الهدف هو إقامة «كردستان الكبرى».

وعندما نتحدث عن الحضور الأميركي بهذا الشكل العالي المستوى في شمال سورية عسكرياً، واستخباراتياً، فهذا يعني حضور إسرائيل أوتوماتيكياً- وخاصة أن قاعدة التموضع الاستخباراتي الإسرائيلي هي في «دهوك» شمال العراق إضافة لأربيل، والسليمانية حيث تدار العمليات أيضاً من هناك.

مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال «يعقوب عميدرور» قدم عام ٢٠١٣ تقريراً لـ«نتنياهو» يقول فيه: إن قطاعات كبيرة من الأكراد في شرق سورية انسلخت عن الدولة السورية، وأنها تعد العدة لفصل المناطق الكردية، بإدارة ذاتية مستقلة تندمج لاحقاً في إقليم كردستان العراق.

دور أميركا، وإسرائيل هنا هو بناء جسر بين أكراد العراق، وسورية ليتوج بوحدة إندماجية تكون نواة الدولة الكردية الكبرى التي تحدث عنها مصطفى البرزاني في خمسينيات القرن الماضي.

ما من شك أن «إعلان ما سمي الفيدرالية الكردية من طرف واحد» يأتي بالضبط مطابقاً لما قاله الجنرال الإسرائيلي «يعقوب عميدرور»، وهو ما يشير إلى أصابع الموساد عبر أميركا أيضاً هناك، وفي شمال العراق، إذ يرى قادة الكيان الصهيوني أن إنشاء مثل هذه الكيانات الجديدة سيجعل إسرائيل تمارس دوراً إقليمياً يتخطى المجال الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، وإقامة تحالفات وشراكات استراتيجية مع الدول غير العربية التي تنتج عن هويات إثنية، وطائفية، والتي يفترض أنها ستكون معادية للعرب، ما يعطي إسرائيل عمقاً استراتيجياً، وجيواقتصادياً، بعد أن أصبحت محدودة القدرة بفعل وجود المقاومة، ونشوء حالة من الردع الاستراتيجي.

الآن مراقبة كل ذلك تظهر بوضوح أن أصحاب «النظريات الانفصالية» يعتقدون أنها فرصة تاريخية من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت عن ولادته كوندوليزا رايس في تموز ٢٠٠٦- من أجل بناء دولة كردستان الكبرى- التي ستحول الأكراد إلى حالة العداء مع محيطهم الطبيعي العربي- الفارسي- التركي، وإلى جسر أميركي- غربي جديد لتفتيت دول المنطقة «سورية- تركيا- والعراق- وإيران لاحقاً» في الوقت الذي يتجه فيه العالم لخلق تجمعات كبرى اقتصادية تحقق المنفعة، والمصلحة للجميع.

من هنا: فإن معركة حلب هي الحاسمة، والاستراتيجية، لأن عدم قدرة الانفصاليين في شمال سورية على وصل عفرين مع عين العرب، واتجاهاً نحو الغرب، وعدم خلق منفذ بحري على الساحل السوري، أو لواء إسكندرون، سيجعل هذا المشروع في حكم الميت.

لهذا نقول للوطنيين الأكراد الذين يؤمنون معنا بهذا الكلام أنه ليس لدى أي سوري مشكلة مع الأكراد لأنهم جزء من نسيجنا الاجتماعي، وتاريخنا الوطني، وهم جزء من سورية المستقبل القوية- القادرة التي ستهزم الإرهاب حتماً بتكاتف أبنائها، وخلف جيشها الوطني الشجاع بقيادة الرئيس بشار الأسد، وليس بقيادة خارجية، وأنا مؤمن بأن أغلبية السوريين لن تسمح لهذه المشاريع بأن تمر لأن هذا الزمن مختلف عن زمن سايكس- بيكو، وأرجو أن يفهم بعض من يريد أن يغامر بأكراد المنطقة في شمال العراق، وشمال سورية، وحتى في تركيا من أجل مشاريع لا تخدمهم، وإنما تخدم أميركا وإسرائيل والغرب الذين لا هم لهم سوى أن نكون وقوداً لمشاريعهم.

بعض عناصر «جبهة النصرة» الإرهابية مختبئين في أحد الخنادق في جنوب حلب (رويترز)

أكد في حوار مع «الوطن» أن سورية بوصلة التوازنات الإقليمية والدولية

الأمين العام للمنظمة الأوروبية للأمن: السعودية زوّدت المسلحين بمواد كيميائية وسنحاكمها

البيروقراطية في سورية عرقلت تعاون المنظمة مع دمشق في محاربة الإرهاب

سامر ضاحي

اعتبر الأمين العام للمنظمة الأوروبية للأمن والمعلومات السفير هيثم أبو سعيد أن سورية تشكل «البوصلة لكل ما يُبنى عليه من سياسات وتسويات إقليمية ودولية»، لافتاً إلى أن هذا الأمر وضعها في «هذا المأزق الأمني».

وفي حوار مع لـ«الوطن»، أكد أبو سعيد، أن منظمته تمتلك أدلة دامغة على تزويد السعودية لجبهة النصرة والمجموعات المسلحة الأخرى بغاز خانق «كلوريد السيانوجين» استعملته الأخيرة في خان طومان بريف حلب وأن المنظمة تنسق مع التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات في فرنسا لرفع قضية ضد السعودية بسبب جرائمها في اليمن «سيتم فيها التوسع لجهة أن تشمل دولاً أخرى قامت السعودية بالتورط فيها مثل سورية»، في محاكم مثل المحكمة القضائية الدولية ITC والمحكمة الفيدرالية الأميركية ومحكمة العدل الدولية، بعيداً عن المحكمة «الجنائية الدولية المحكومة بتوازنات الدول الخمس، والحاضرة لإفشالها».

وبين أمين عام المنظمة «المعتمدة من حلف ناتو» والتي تتخذ من بيروت مقراً لها أن منظمته تتعاون مع الحكومة السورية «في إطار محاربة الإرهاب»، منتقداً «البيروقراطية في سورية التي تبطئ العمل»، كاشفاً عن مساع مشتركة مع وزير العدل نجم الأحمد لرفع قضايا في محاكم دولية «لإعادة ما أمكن لأصحاب الحقوق المهدورة» في سورية. وفيما يلي نص الحوار الذي جرى عبر «فيسبوك»:

الأمين العام للمنظمة الأوروبية للأمن والمعلومات السفير هيثم أبو سعيد

■ بداية سعادة السفير ما طبيعة علاقتكم بمنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ولماذا أنتم موجودون في لبنان وليس أوروبا، انطلاقاً من اسم منظمتكم «الأوروبية للأمن والمعلومات»؟

إن الأمانة العامة للمنظمة الأوروبية للأمن والمعلومات قد اتخذت قراراً على مستوى المجلس التنفيذي لدى تعييني أميناً عاماً لها بأن يكون لبنان مقرّ الأمانة العامة وتم تصديق هذا الأمر لدى السلطات الإيطالية والأوروبية المعنية، على أن يتم تعيين شخص إيطالي كمساعد لنا من أجل تسهيل أمور إدارية بعد موافقتنا عليها، بغية إرسال كل ما يلزم من مستندات رسمية وتقارير صادرة عن مكتبنا الخاص إلى الأجهزة الخاصة للمتابعة.

■ هل أنتم جهة معتمدة لدى تلك المنظمات وكيف تتعاطى مع تقاريركم؟

المنظمة هي جهة معتمدة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ولها رقم خاص معتمد في حلف شمال الأطلسي (ناتو). وكل ما يصدر عن المنظمة من تقارير يتم إرسالها للجهات المعنية من أجل المتابعة والنقاش في المسائل المفصلية والخطيرة وعلى رأسها المواضيع ذات الطابع الأمني.

■ كيف تتعاطون مع الأزمة السورية؟

نحن نتابع الشأن السوري منذ بداية انطلاقة الأحداث في ١٥ آذار ٢٠١١ وعندما كانت في بداياتها ونولي هذا الأمر اهتماماً دقيقاً لما لسورية من موقع إستراتيجي في الشرق الأوسط، ولسورية دور في توازنات الدول وتُعتبر البوصلة لكل ما يُبنى عليه من سياسات وتسويات إقليمية ودولية، ولعلّ هذا الأمر وضعها اليوم في هذا المأزق الأمني نتيجة عدم قدرة بعض الدول الإقليمية والدولية من السيطرة بشكل كبير على مفاصل التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق علينا أن نتذكر أن سورية في وقت سابق باتت مشكلة لمخطط اقتصادي دولي (إمداد أنابيب الغاز إلى تركيا ليتم تصديره إلى الغرب) ولم يستطيعوا أن يمرروا مخططاتهم. من هنا بدأ الصراع الحقيقي حيث اعتبرت دول الخليج أن سورية (التي تدور بفلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليست تحت السيطرة لمزاج «الدول العربية».

■ تحدثتم مؤخراً عن تزويد السعودية لجبهة النصرة عبر الحدود الأردنية بمواد كيميائية استعملها «النصرة» في حلب عبر برنامج الدعم السعودي للجبهة من بلغاريا، ما هو هذا البرنامج؟ ولماذا بلغاريا بالذات؟

طبعاً، إن المملكة العربية السعودية التي أخذت على عاتقها علناً دعم مجموعات مسلحة وعلى رأسها جبهة النصرة الإرهابية تقوم بتزويد تلك الجبهة بسلاح من بلغاريا حيث تقوم طائرة بوينغ بشكل دوري وشهري بالإقلاع من مطار الرياض باتجاه صوفيا لتقوم بتحميل كل أنواع السلاح والذخيرة المطلوبة، حيث تُعتبر الأسلحة رخيصة الثمن في صوفيا نظراً للحالة الاقتصادية المتردية هناك، وتقوم من بعدها تلك الطائرات بالتوجه إلى الأردن بالتعاون مع الاستخبارات الأردنية لتأمين هذه الذخيرة عن طريق «تابوك» إلى الداخل السوري، وقد تم في أوقات سابقة رصد وجود سلاح كيميائي (مادة الكلورين) بيد ما يُسمى «جيش الإسلام» المدعوم مباشرة من السعودية وقد استخدمه ضد الجيش السوري في خان العسل والغوطة الشرقية، وكان الناشطون التابعون لنا قد قاموا بما يلزم من رصد وتجميع للمستندات وإرسالها إلى الجهات الدولية المعنية، وقد وحصل تجاذب داخلي أممي نتيجة وقوف بعض الجهات مع هذه المجموعات في حسابات سياسية تناقض العمل الأممي، وفي ١٢ أيار استعملت تلك المجموعات المسلحة غازاً خانقاً (مادة «كلوريد السيانوجين») في خان طومان من أجل إبطاء زحف الجيش السوري باتجاه المناطق التي يوجدون فيها.

■ تحدثتم عن أدلة بهذا الخصوص ما نوعية هذه الأدلة وما درجة موثوقيتها؟

صحيح، إن كل تقاريرنا مستندة إلى أدلّة دامغة من خلال حالات واقعية مرضية إضافة إلى عينات تمّ أخذها بالتعاون مع جمعيات ذات صلة، وصور وفيديوهات خاصة وسرية تشير إلى المخطط الذي تمّ إعداده في هذا الإطار والمواقع التي يريدون استهدافها. ولكن للأسف فإن هذه الفيديوهات جاءت بعد تنفيذ مخططاتهم.

■ هل لديكم معلومات أخرى حول برامج دعم خارجية لجهات إرهابية داخل سورية؟

نعم لدينا معلومات ذات أهمية كبرى في هذا الشأن، ونحن نقوم بالتعاون مع الجهات الخاصة في سورية من أجل إيجاد أرضية تنسيق في إطار محاربة الإرهاب، إلا أن البيروقراطية في سورية تُبطئ العمل برغم وجود مساع جدية من بعض المسؤولين في الحكومة، إلا أن هذا يبقى غير كاف إذا ما أخذنا حجم الخطر الموجود.

■ هل تواصلتم مع منظمات أممية حول الأدلة التي بحوزتكم عن المواد الكيميائية وبالمقابل هل اتصلت بكم أي منظمة أو جهة حكومية بخصوصها؟

في سياق عملنا هناك تنسيق كامل مع المنظمات الدولية ذات الشأن المشترك وغير المشترك، وهناك تبادل للرسائل مع الجهات الأوروبية وتحديداً مع رئيسها والمسؤولة عن العلاقات الأمنية والخارجية، ونحن نتلقى عند الحاجة ونرسل في المقابل ما يدعو إلى التنسيق في المواضيع الحساسة والخطرة، وهناك ما يُؤخذ به و(أحياناً) نواجه بعض الصعوبات نتيجة التداخلات السياسية للدول الأعضاء، وأما لجهة الاتصالات مع الحكومة السورية فهي لم تنقطع، وهناك اتصالات جارية مع رسميين في الحكومة وعلى رأسهم وزير العدل السوري الدكتور نجم الأحمد الذي يسعى معنا لرفع قضايا في محاكم دولية محقة لإرجاع ما أمكن لأصحاب الحقوق المهدورة حقوقهم. كما أن هناك الضرر الذي لحق بالفرد السوري جراء انتهاكات فاضحة بحقّه، إن كان على المستوى الفردي أو الجماعي، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر، ونعتقد أن استعمال الأسلحة المحظورة بحق الشعب السوري يندرج ضمن السؤال ضمناً. وفي هذا السياق قد تكون هناك دول مما تم ذكرها أعلاه لا يعجبها المقاربة التي نقوم بها في سورية لما لذلك من تعارض مع مصالحها القومية أو الشخصية في أحيان أُخرى، وقضية الاتصال معهم أو عدمها يرتبط بهذه الملفات.

■ هل تتوقعون أو لديكم معلومات عن ترسانة «النصرة» أو غيرها من أسلحة كيميائية أو أسلحة أخرى محرمة دولياً ولاسيما أن موسكو أعلنت أمس أن «النصرة» تستعد للهجوم على دمشق ومحاصرة الجيش السوري بحلب؟

إنّ لجبهة النصرة قوة عسكرية مهمة ولكن لا ترقى إلى ترسانة ونعتقد أن تضخيم حجمها يعود أيضاً لأسباب مختلفة منها عسكرية ومنها نفسية ولا نريد الدخول في التفاصيل لأسباب تتعلق بنمط عملنا مع الحكومات المعنية في الأمر ومنها الحكومة السورية، ونحن نحرص من أجل إنجاح خطة تفشيل عمل تلك المجموعات على أن نعمل بهدوء وبعيداً عن التفصيلات.

■ ما طبيعة الاتفاق مع وزير العدل السوري وكذلك الخطوات اللاحقة التي سيتم العمل بها في حال تشكيل المحكمة، وما اختصاصاتها؟

كما ذكرنا منذ قليل فإن هناك مسعى جدياً مع وزير العدل السوري أثناء لقاءاتنا معه من أجل أن نعدّ ملفات قضائية لدى المحاكم الدولية، بعيدة عن (المحكمة) الجنائية (الدولية) المحكومة بتوازنات الدول الخمس والحاضرة لإفشالها إذا ما تضاربت ومصالحها مع الدول المتورطة، من أجل مقاضاة المسؤولين الإقليميين والدوليين الذين تورطوا في ملفات مختلفة قضمت الحقوق السورية في مجالات واسعة ومختلفة منها اقتصادية ومنها سياسية ومنها اجتماعية. والمحاكم المطلوب التوجه إليها موجودة في الدول الأوروبية وأميركا. وهنا أيضاً نأمل أن تقوم الحكومة السورية المقبلة بإكمال هذا الطريق دون الدخول في حسابات خاصة وضيقة لتشريع وتسريع هذا الأمر لما فيه خير ومصلحة عليا للشعب السوري مجتمعاً، التقينا المسؤولين السوريين في هذا الإطار وعلى رأسهم رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام في ٢٨ شباط الماضي.

■ ما طبيعة هذه المحاكم التي يمكن أن تتوجهوا إليها إن لم تكن المحكمة الدولية؟

المحاكم الدولية التي سيتم التوجه إليها بعد تسجيلها في المحاكم السورية هي المحكمة القضائية الدولية ITC والمحكمة الفدرالية الأميركية ومحكمة العدل الدولية وهي الذراع القضائي الأساسي للأمم المتحدة.

■ وهل يمكن استخدام الأدلة التي بحوزتكم لرفع قضية دولية ضد بعض دول المنطقة لانتهاك القرار الدولي ٢٢٥٤ وثبوت تورطهم بقتل السوريين عبر تزويد النصرة بالأسلحة؟

لدينا تنسيق كامل مع التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات في فرنسا من أجل القيام بمحكمة قضائية ضد السعودية لجرائمها في اليمن، وهذه القضية سيتم فيها التوسع لجهة شمول دول أخرى قامت السعودية بالتورط فيها ومنها سورية والعراق. وسيتضمن هذا الأمر الاستناد إلى القرارات الأممية التي تمنع التدخل للأفراد والدول بشأن دول أخرى بما فيه قرار ٢٢٥٤.

توقعت انفصالها عن الجبهة

موسكو تستجيب لمناشدات تنظيمات مسلحة وتمنحها مهلة جديدة للتنصل من «النصرة»

الوطن – وكالات

أعلنت روسيا أمس عن تمديد المهلة التي أعطتها سابقاً للتنظيمات السورية المسلحة لاستكمال تنصلها من تنظيم جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، وأكدت تأجيل ضرب مواقع الجبهة من الأهداف، وفي الوقت نفسه توقعت انفصال تلك التنظيمات المسلحة عن «النصرة».

وأصدرت «المجموعة الدولية لدعم سورية» خلال اجتماعها في باريس الأسبوع الماضي بياناً دعت فيه التنظيمات المسلحة السورية للتنصل جغرافياً وأيديولوجياً من تنظيمي داعش و«النصرة».

كما دعا يوم الجمعة الماضي وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو واشنطن إلى العمل المشترك لضرب الإرهابيين في سورية بدءاً من يوم ٢٥ أيار، مؤكداً حق موسكو في استهداف الفصائل التي لن تنضم للهدنة قبل هذا الموعد.

وأوضح شويغو حينها أن موسكو تقترح على واشنطن التعاون في التخطيط وتوجيه غارات إلى جبهة النصرة والتشكيلات المسلحة غير الشرعية التي لا تدعم نظام وقف الأعمال القتالية، وإلى القوافل التي تحمل أسلحة وذخيرة، وإلى الفصائل المسلحة التي تعبر الحدود السورية التركية بصورة غير شرعية، مع ضمان عدم استهداف المنشآت المدنية والمناطق المأهولة بالسكان.

وحث شويغو واشنطن على إقناع التنظيمات المسلحة السورية التي لم تنضم للهدنة بعد، بالإقدام على هذه الخطوة قبل يوم الأربعاء ٢٥ أيار.

ويوم أمس أوضح الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور في تصريح صحفي نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن قرار تأجيل توجيه الغارات إلى مواقع «النصرة» جاء بعد أن تلقى مركز المصالحة الروسي في قاعدة حميميم الجوية بريف اللاذقية، قرابة ١٠ طلبات من قيادات تشكيلات مسلحة تعمل في مختلف المحافظات السورية، وبالدرجة الأولى في ريفي حلب ودمشق، بعدم توجيه الغارات قبل استكمال عملية تنصل تلك التشكيلات من مواقع «النصرة».

واستطرد كوناشينكوف، قائلاً: «علاوة على ذلك، أعربت بعض الفصائل عن استعدادها لتقديم إحداثيات المواقع الخاضعة لسيطرتها بعد طرد الإرهابيين من تلك المناطق ومنع شن عمليات قصف استفزازية جديدة تستهدف مناطق مأهولة ومواقع الجيش السوري».

وأضاف: «انطلاقاً من ذلك كله، قررنا تمديد المهلة للعمل مع بعض التشكيلات المسلحة من أجل انضمامها إلى نظام وقف الأعمال القتالية وتنصلها من الإرهابيين، وتحديد الإحداثيات الدقيقة لمواقع تلك الفصائل قبل الشروع في توجيه الغارات إلى الإرهابيين».

من جانبه قال أمين مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف للصحفيين في غروزني: «نتوقع أن تؤثر الولايات المتحدة في المعارضة. ونتوقع أن تنفذ وعدها وأن يحدث الفصل وتنفصل المعارضة عن جبهة النصرة. وهي لم تتمكن من تنفيذ ذلك حتى الآن. وسنعتبر هذه التنظيم إرهابياً وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي».

وأضاف: إن واشنطن تعتبر تنظيم داعش إرهابياً إلا أن موقفها من «النصرة» يختلف إلى حد ما، لأنهم (الأميركان) «يقولون: إن المعارضة تنتشر في المناطق ذاتها التي فيها مواقع «النصرة».

وأوضح المسؤول الأمني الروسي، أن موسكو وواشنطن قامتا بتقاسم مجال المسؤولية في سورية، مشيراً إلى أن موسكو تتعاون مع الحكومة، على حين تتعامل واشنطن مع المعارضة.

من جهة أخرى أشار باتروشيف إلى أن عدد الهجمات الإرهابية في سورية والعراق ارتفع منذ عام ٢٠١٣ بنسبة ٥٠٪ تقريباً، مضيفاً: إن أكثر من نصف الأعمال الإرهابية في العالم تقع في أفغانستان وباكستان ونيجيريا وسورية والعراق.

وقال: إن نحو ٩٠ ألف شخص قتلوا نتيجة وقوع ما يزيد على ٣٢ ألف عمل إرهابي في العالم في العامين الأخيرين».

كما أشار باتروشيف إلى أن عدد اللاجئين في العالم تجاوز ٦٠ مليون شخص، وهو رقم قياسي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، مؤكداً أن ذلك يثير قلق المجتمع الدولي.

ولوح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الأول في تصريحات له بالتوصل إلى اتفاق مع واشنطن على الشروع في التنسيق الفعلي لعمليات محاربة الإرهاب في سورية، مضيفاً: إن عسكريي البلدين يبحثون حالياً المسائل المتعلقة بهذا التنسيق بالتفاصيل.

وتابع قائلاً: «إننا توصلنا إلى هذا الاتفاق مع الشركاء الأميركيين، ولكن ليس على الفور، بل بعد تجاوز شكوكهم وتأملاتهم، وحتى مقاومتهم لفكرة الانتقال من مجرد تبادل المعلومات إلى تنسيق عمليات محاربة الإرهاب».

كما أكد وزير الخارجية الروسي أن موسكو مستعدة لتنسيق الجهود مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ومع الأكراد من أجل تحرير الرقة من قبضة داعش.

لكن وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين أصدرتا ردود أفعال متباينة على الاقتراح الروسي بالشروع في التنسيق العسكري لضرب الإرهابيين في سورية.

وقالت الناطقة باسم البنتاغون ميشيل بلدنسا في تصريحات صحفية ليل الثلاثاء: «في الوقت الراهن نحن لا نخطط لأي عمليات عسكرية مشتركة مع روسيا». وفي الوقت نفسه أكدت المسؤولة الأميركية أن روسيا ملتزمة باتفاقية وقف إطلاق النار في سورية، وتركز فقط على ضرب مواقع تنظيم داعش.

بدوره لم يستبعد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر في معرض تعليقه على تصريحات لافروف، إمكانية إجراء عمليات عسكرية مشتركة للجيشين الروسي والأميركي في سورية، لكنه شكك في احتمال بدء مثل هذا التعاون في إطار معركة تحرير الرقة. وتابع: إنه فيما يخص تحرير الرقة من أيدي داعش، تراهن الولايات المتحدة ليس على روسيا، بل على القوات الكردية والحلفاء الآخرين في أرض سورية.